الأمم المتحدة S/2022/345

مجلس الأمن

Distr.: General
22 April 2022
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

تقرير الأمين العام نصف السنوي الخامس والثلاثون

أولا - معلومات أساسية

1 - هذا هو تقرير الأمين العام نصف السنوي الخامس والثلاثون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). ويتضمن التقرير استعراضاً وتقييماً لتنفيذ القرار منذ صدور التقرير السابق عن الموضوع (S/2021/873) في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وهو يتناول التطورات المستجدة حتى 4 نيسان/أبريل 2022.

ثانيا - تنفيذ القرار 1559 (2004)

2 - أُحرز تقدم محدود في تنفيذ القرار 1559 (2004) منذ أن اتخذه مجلس الأمن في 2 أيلول/سبتمبر 2004. فعدد من أحكامه لم يُنفذ بعد، ومنها ما يتعلق بوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وبأنشطة هذه الميليشيات.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

3 - سعى مجلس الأمن، باتخاذه القرار 1559 (2004)، إلى المساعدة على تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع وفي جميع أنحاء البلد، وذلك وفقا لاتفاق الطائف المبرم في عام 1989 الذي التزمت به كل الأطراف السياسية في لبنان. وقد ظل تحقيق هذا الهدف هو الأولوية ضمن ما أبذله من جهود.

4 - وكما جاء في تقريري المؤرخ 11 آذار/مارس 2022 عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) (S/2022/214)، قمت بزيارة إلى لبنان في الفترة الفاصلة بين 19 و 22 كانون الأول/ديسمبر 2021 وشاهدت بأمي عيني معاناة الشعب اللبناني والحالة المزرية التي يمر بها.

030522 270422 22-06050 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

5 - لقد ظلّ لبنان يواجه ظروف أزمة اقتصـــادية ومالية حادة، ونقص في الكهرباء والوقود، وانعدام للأمن الغذائي، ويعاني من آثار انفجار مرفأ بيروت الذي حدث في 4 آب/أغسطس 2020. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصاعدا في نسق التوتر بين لبنان وبعض بلدان الخليج، وتكثيفا لحدّة الخطابات في الوقت الذي تستعد فيه الأحزاب السياسية اللبنانية للانتخابات البرلمانية المقبلة.

6 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا مزيدا من الاستقطاب السياسي. وكانت مهام مجلس الوزراء، على إثر تشـــكيل حكومة جديدة في 10 أيلول/ســـبتمبر 2021 من قبل رئيس الوزراء محمد نجيب عزمي ميقاتي، تتمثل حسـب الألويات الواردة في البيان الوزاري الصـادر بتاريخ 20 أيلول/سـبتمبر في اسـتئناف المفاوضـــات فورا مع صـــندوق النقد الدولي، وزيادة ســـاعات الإمداد بالكهرباء وتأمينها للمواطنين، وإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها. بيد أن مجلس الوزراء لم يعقد أي اجتماعات خلال الفترة الفاصـــلة بين 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021 و 23 كانون الثاني/يناير 2022، وذلك بعد أن رفض وزراء من حركة أمل وحزب الله الحضور، معربين عن استيائهم من إجراءات التحقيق في انفجار مرفأ بيروت التي يقوم بها قاضي التحقيق الرئيسي. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، اتهم الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، القاضي بأنّه "يوظّف دماء الضحايا والكارثة والبؤس في خدمة أهداف وغايات سياسية".

7 - وفي 14 تشـــرين الأول/أكتوبر، احتج أنصـــار حركة أمل وحزب الله وتيار المردة وطالبوا بإقالة القاضـي بسـبب طريقته في التحقيق في انفجار مرفأ بيروت. وأثناء سـير المتظاهرين نحو قصـر العدل في بيروت، قام مســـلحون مجهولون بإطلاق النار عليهم داخل منطقة الطيونة. واندلعت بعد ذلك اشـــتباكات مسلحة شملت استخدام أسلحة رشاشة وقنابل صاروخية بين المتظاهرين، الذين كان أغلبهم من الشيعة، وبين المنتســبين لحي عين الرمانة المجاور ذي الأغلبية المســيحية. وأســفر الحادث عن ســقوط 7 قتلى ونحو 30 جريحا. وانتشر الجيش اللبناني لمنع المزيد من التصعيد، فاعتقل 19 شخصـا وفتح تحقيقا في الحادث. وفي 24 تشـــرين الأول/أكتوبر، أحال الجيش اللبناني التحقيق إلى مكتب المدعي العام العســكري. ووجّهت المحكمة العسكرية اتهامات إلى 68 شـخصـا، شـملت تهم القتل العمد، والشـروع في القتل العمد، والتحريض على الفتنة الطائفية، وحيازة أسلحة نارية دون تصريح، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة.

8 - وظل التحقيق في انفجار مرفأ بيروت يواجه صـعوبات قانونية، مما تسـبب في تأخّر نسـق تقدمه. وأدت محاولات قاضي التحقيق الرئيسي استجواب بعض الشخصيات السياسية إلى رفع دعاوى قضائية ضده وضـــد قضـــاة آخرين والمطالبة بتنحيتهم، مما أدى إلى تعليق التحقيقات في عدة مناســبات، كان آخرها في 23 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد تسبب غياب النصاب القانوني في الجمعية العمومية لمحكمة التمييز، يوم 13 كانون الثاني/يناير 2022 وعلى إثر تقاعد أحد أعضـــائها، في الحيلولة دون إصـــدار أحكام بشـــأن الشـكاوى المرفوعة ضـد قاضـي التحقيق. ومع بدء الدورة الاسـتثنائية للبرلمان في 10 كانون الثاني/يناير، استعاد البرلمانيون الذين طُلبوا للتحقيق حصانتهم البرلمانية.

9 - وفي 21 آذار/مارس، رفعت أسر ضـحايا انفجار المرفأ دعوى قضـائية ضـد وزيرين سـابقين بتهمة إساءة استخدام حقهما في الدفاع ومركزهما. ونظمت هذه الأسر مسيرات متكررة خارج قصـر العدل للمطالبة بالإســراع في إصــدار الأحكام. وفي 4 نيســان/أبريل، وبعد مرور 20 شــهرا على الانفجار، نظمت أســر الضحايا مسيرة نحو الميناء، معربة عن شعورها بالإحباط إزاء تعليق التحقيقات.

10 - وفي 15 كانون الثاني/يناير 2022، أعلنت حركة أمل وحزب الله أنّهما سيُنهيان مقاطعتهما لجلسات مجلس الوزراء، منوهيْن في هذا الصدد إلى الوضع المزرى الذي يمر به البلد. وفي 24 كانون الثاني/يناير، استأنف مجلس الوزراء اجتماعاته لمناقشة الموازنة العامة للدولة لعام 2022. وافتتح رئيس لبنان، ميشيل عون، الجلسة بالتأكيد على "احترام مبدأ الفصل بين السلطات في لبنان، بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية".

11 - وفي 10 شباط/فبراير، انتهى مجلس الوزراء من إعداد الميزانية وأحالها على أنظار البرلمان، وذلك على الرغم من اعتراضات حركة أمل وحزب الله على الطريقة التي ناقش بها مجلس الوزراء الميزانية وأقرّها. وذكر رئيس الوزراء، في مؤتمر صحفي عقد بعد الجلسة، أنّ الحكومة ستقوم بعد إقرار الموازنة العامة للدولة بالمتابعة مع صندوق النقد الدولي حول مسألة خطة الإنعاش الاقتصادي، وذلك بالتوازي مع العمل الداخلي لإنجاز الإصلاحات المطلوبة. وعُقدت جلسات متخصصة لمجلس الوزراء لأجل مناقشة الإصلاحات في قطاع الكهرباء.

12 - وفي البيان الصحفي لمجلس الأمن الصادر في 4 شباط/فبراير، أشار أعضاء المجلس إلى أنّ الشعب اللبناني يواجه احتياجات ماسة، وقد أعرب عن تطلعاته المشروعة في تنفيذ الإصلاحات وإجراء الانتخابات وإرساء العدالة. وحثوا الحكومة على أن تتخذ قرارات سريعة وفعالة للشروع في اتخاذ تدابير تتيح التوصل بسرعة إلى إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وأعادوا التأكيد على أنّ هناك حاجة ماسة إلى تنفيذ الإصلاحات الملموسة التي تم تحديدها سابقا، وشددوا على أهمية تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة وفق ما هو مقرر، وأكدوا مرة أخرى على ضرورة إجراء تحقيق سريع ومستقل ونزيه وشامل وشفاف في الانفجارات التي هزّت بيروت في 4 آب/أغسطس 2020.

13 - وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، وقّع الرئيس على مرسوم يضبط يوم 15 أيار/مايو 2022 موعدا للاقتراع في الانتخابات البرلمانية. أما التصويت في الخارج، فقد تقرر إجراؤه يومي 6 و 8 أيار/مايو. وكان هناك، بحلول 15 آذار/مارس، 044 1 مرشحا مسجلا، منهم 157 امرأة (أو ما يعادل نسبة 15 في المائة). وفي 4 نيسان/أبريل، تمكن 718 مترشحا، منهم 118 امرأة (أو ما يعادل نسبة 16,4 في المائة)، من تشكيل 103 قائمات انتخابية، وتأهلوا لخوض غمار الانتخابات. في 29 آذار/مارس، قبل البرلمان باقتراح مجلس الوزراء الداعي إلى إرجاء موعد الانتخابات البلدية إلى شهر أيار/مايو 2023.

14 - أما المقترحات المقدمة في السنتين الماضيتين بشأن تخصيص حصة للمرأة فهي لا تزال مطروحة أمام البرلمان. وفي شباط/فبراير 2022، حثت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لبنان على التعجيل باعتماد تعديلات يتم بمقتضاها تخصيص حصة دنيا قدرها 30 في المائة للمرشحات على القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية، و "لاحظت بقلق" أن النساء لا يمثلن سوى نسبة 4,7 في المائة من البرلمانيين، ولا يزلن ممثلات بشكل ناقص في الوزارات والمجالس البلدية، وكذلك في المناصب القيادية (CEDAW/C/LBN/CO/6). وبالشراكة مع المنظمات النسائية، أيدت الأمم المتحدة في لبنان وضع خيارات بشأن ضبط حصة انتخابية للمرأة على أساس توزيع المقاعد المحجوزة داخل مختلف الدوائر الانتخابية. وتدعو الأمم المتحدة أيضا إلى أن تُدرج الأحزاب السياسية اللبنانية مرشحات ضمن قوائمها الانتخابية حتى يتم تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها على المستوى السياسي.

15 - وفي 24 كانون الثاني/يناير، أعلن زعيم تيار المستقبل، رئيس الوزراء السابق سعد الحريري، انسحابه من الحياة السياسية، وأكد أنه لن يشارك، لا هو ولا حركته السياسية، في الانتخابات البرلمانية المقررة لشهر شهر أيار/مايو. وكرد فعل على هذا الإعلان، خرج أنصار تيار المستقبل إلى الشوارع وأغلقوا الطرق في العديد من مناطق لبنان احتجاجا على قراره.

16 - واشتدت حدة الخطابات مع شروع الأحزاب السياسية اللبنانية في الاستعداد لحملاتها الانتخابية. وشبه رئيس المجلس السياسي لحزب الله، إبراهيم أمين السيد، خلال تجمع حاشد نُظم في شمال البقاع في 22 شباط/فبراير، انتخابات أيار/مايو بأنّها "حرب تموز/يوليه سياسية" ضد حزب الله، في إشارة إلى حرب عام 2006 بين حزب الله وإسرائيل، وذلك "لأنّهم يريدون سلاحنا ومقاومتنا ومجتمعنا". وفي 23 شباط/فبراير، دعا رئيس الوزراء السابق، فؤاد السنيورة، الشعب اللبناني، ولا سيما الطائفة السنية، إلى المشاركة في الانتخابات المقبلة. وأشار إلى الخطاب الذي ألقاه السيد الحريري في 24 كانون الثاني/يناير، فقال فيما يتعلق ببناء الدولة إنّه "لا دولة مع سلاح حزب الله، ولكن هناك إمكان لدولة مع حزب الله من دون سلاح حزب الله".

17 - وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، اتخذت المملكة العربية السعودية ثم البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة تدابير دبلوماسية ضد لبنان بسبب تعليقات على الحرب في اليمن أبداها وزير الإعلام حينها، جورج قرداحي، قبل توليه منصبه الوزاري. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، دعا وزير الخارجية اللبناني، عبد الله بوحبيب، إلى إجراء حوار مع المملكة العربية السعودية للتخفيف من حدة التوترات الدبلوماسية. ووصف بوحبيب حزب الله في وقت لاحق بأنه "مشكلة إقليمية". وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، قدّم السيد قرداحي استقالته.

18 - وفي 22 و 23 كانون الثاني/يناير 2022، زار وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح بيروت والتقى بالرئيس وبرئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، نبيه بري. وقال إنّه يحمل رسالة كويتية خليجية عربية دولية تتضمن تدابير لإعادة بناء الثقة مع لبنان". وعرض ورقة "لبناء الثقة" مكونة من 12 نقطة بشأن العلاقات بين لبنان ودول الخليج. وفي 30 كانون الثاني/يناير، وعلى هامش الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب في الكويت، قدّم السيد بوحبيب ردا رسميا إلى نظيره الكويتي. وأفادت التقارير بأنّ لبنان أكد حرصه على الوفاء بالتزامه في مجال احترام جميع القرارات الدولية، بما يضمن السلم الأهلي والاستقرار الوطني، وحرص حكومته على الالتزام، قولا وفعلا، بسياسة النأي بالنفس.

19 - ورحب الرئيس بالمبادرة الكويتية الرامية إلى "استعادة العلاقات الطبيعية بين لبنان ودول الخليج العربي". وفي 3 شباط/فبراير، ذكر رئيس مجلس النواب أنه طالما كانت إسرائيل موجودة على "شبر" من الأراضي اللبنانية، فإن "المقاومة وسلاحها سيظلان حاجة وطنية للحد من الأطماع الصهيونية. فسلاح المقاومة هو نتيجة لاحتلال العدو وليس العكس". وفي 8 شباط/فبراير، وخلال مقابلة مع قناة العالم التلفزيونية الإيرانية، قال الأمين العام لحزب الله إنّه "لا يصح أن يأتي أحد ويريد أن يملي املاءات على [دولة ذات سيادة]". وأضاف قائلا إنّ حزب الله "ليس لديه مانعاً أن تكون الحكومة اللبنانية في إطار حوار لبناني خليجي، حوار لبناني عربي، نتكلم معهم بالمنطق ونناقشهم بمصالحنا". وفي بيان صادر في 21 آذار/مارس، جدد رئيس الوزراء التأكيد على التزام حكومته باستعادة العلاقات بين لبنان ودول الخليج، والتزامها بجميع القرارات الدولية. ورحبت الكويت والمملكة العربية السعودية بالبيان.

20 - وللتخفيف من حدة نقص الكهرباء والوقود في لبنان، وقع الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان في 26 كانون الثاني/يناير 2022 على اتفاق لاستيراد 250 ميغاواط من الكهرباء من الأردن عبر الجمهورية العربية السورية. وكانت المناقشات جارية مع البنك الدولي ومع الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى بشأن وضع ترتيب إقليمي يتم بمقتضاه تزويد لبنان بالغاز الطبيعي المصري عبر الأردن والجمهورية العربية السورية. وفي 24 شباط/فبراير، زار وفد من البنك الدولي بيروت وشدد على أنّ استحداث خطة بشأن الكهرباء هو شرط مسبق لتأمين الحصول على التمويلات.

21 - وشجع مجلس الأمن، في قراره 1680 (2006)، حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان بشأن ترسيم حدودهما المشتركة، مشيرا إلى أن هذه التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ونحو تحسين العلاقات بين البلدين.

22 - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لمراقبة الحدود وإدارتها على النحو السليم، ولمنع التهريب، بما في ذلك ما يتعلق بحركة الناس والسلع وربما الأسلحة. كما أنهما يظلان ضروريين لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ورغم أنّ ترسيم الحدود مسألة ثنائية، إلاّ أنّ إحراز تقدم بهذا الشأن يظل بمثابة التزام من جانب لبنان والجمهورية العربية السورية وفقا للقرار 1680 (2006).

23 - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية غجر واحتلال منطقة محاذية لها تقع شمال الخط الأزرق، وذلك في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

24 - ولم يُسجَّل أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. وعلاوة على ذلك، لم تقدم إسرائيل ولا الجمهورية العربية السورية ردا بشأن التحديد المؤقت للمنطقة، الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641).

25 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الطائرات المسيَّرة من دون طيار والطائرات الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفاثة التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، التحليق فوق لبنان بصفة يومية تقريبا، وذلك في انتهاك للسيادة الإقليمية للبنان ولأحكام القرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

26 - وبسبب قيود التمويل، لن تتمكن المحكمة الخاصة بلبنان سوى من مواصلة إجراءات استئناف الادعاء لحكم تبرئة حسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي في قضية عياش وآخرين الرئيسية. وفي 10 آذار/مارس 2022، ألغت دائرة الاستئناف بالمحكمة بالإجماع أحكام تبرئة مرعي وعنيسي، وأدانتهما غيابيا، وأصدرت أوامر بالقبض عليهما. ولم يتم بعد تحديد موعد للنطق بالحكم.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

27 - واصلت حكومة لبنان جهودها من أجل بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، وذلك وفق ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004).

28 - وفي 27 كانون الأول/ديسمبر 2021، وجّه الرئيس في خطاب تلفزيوني دعوةً إلى إجراء حوار وطني بين الأحزاب الحاكمة في لبنان من أجل التوصل إلى تفاهم بشأن "اللامركزية الإدارية والمالية الموسعة، والاستراتيجية الدفاعية لحماية لبنان، وخطة التعافي المالي والاقتصادي، بما فيها الإصلاحات اللازمة والتوزيع العادل للخسائر". وأقرّ بدور "الجيش والشعب والمقاومة" في الدفاع عن الوطن، لكنّه شدد على أن "المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الدولة. فالدولة وحدها هي التي تضع الاستراتيجية الدفاعية

وتضمن تنفيذها". ورحبت حركة أمل والتيار الوطني الحر وحزب الله بهذه الدعوة، وأعربوا عن استعدادهم للمشاركة في هذا الحوار. وفي 3 كانون الثاني/يناير 2022، أكد الأمين العام لحزب الله "أهمية الحوار بين اللبنانيين، وأهمية أي دعوة للحوار". بيد أنّ السيد الحريري وزعيم القوات اللبنانية، سمير جعجع، رفضا المشاركة. وقال السيد الحريري إن مثل هذه المبادرة يجب أن تتم بعد الانتخابات البرلمانية. وقال زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط إن الحوار يجب أن يتم داخل مجلس الوزراء. ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير إجراء أي حوار.

29 - وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أعلن الأمين العام لحزب الله أن "عددا من شحنات [الوقود من جمهورية إيران الإسلامية] قد وصلت حتى الآن، ونحن نقوم بنقلها تدريجيا إلى لبنان". وأضاف يقول "سمعنا أيضا البعض يقول دع الدولة اللبنانية تشتري الوقود والديزل من إيران. وهذا أصلا مطلبنا. دع الحكومة اللبنانية تطلب استثناء من الأمريكان ودع الشركات اللبنانية تذهب للشراء من إيران [...]. حينها،...نحن لن نشتري ثم نشحن إلى بانياس [في الجمهورية العربية السورية] ثم ننتقل إلى بعلبك [في شرق لبنان]". وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الأمين العام لحزب الله "أننا استوردنا حتى الآن أربع شحنات [من الوقود من جمهورية إيران الإسلامية]"، وأنّه بدلا من إحضارها إلى "الزهراني أو طرابلس [في لبنان]"، ولتجنب "إحراج الدولة،... تواصلنا مع السلطات السورية" لتسهيل نقل الوقود من بانياس إلى بعلبك. وأشار إلى أن "قسطا آخر [من الديزل] تم تخصيصه في سورية ويحتاج من النقل، وهناك شحنة أخرى سيتم تفريغها".

30 - وتلقى الجيش اللبناني دعما ماديا من البلدان المانحة، بما فيها بلدان الخليج. وبسبب التضخم وانخفاض قيمة العملة، واجه الأفراد العسكريون أيضا خسارة كبيرة في الدخل. فمتوسط الراتب الشهري للجندي المبتدئ، الذي كانت قيمته حوالي 800 دولار قبل الأزمة، أصبحت قيمته الآن أقل من 100 دولار. وللتعويض عن شيء من التآكل في القدرة الشرائية، هناك مناقشات جارية مع الأمم المتحدة ومع الجهات المانحة بشأن كيفية تزويد الجيش اللبناني وغيره من المؤسسات الأمنية التابعة للدولة بالمساعدة الطارئة على تأمين أسباب المعيشة، وذلك بغية الحفاظ على الجاهزية العملياتية.

31 - وأفادت التقارير بأن حوالي 50 شابا من مدينة طرابلس الشمالية انضموا إلى داعش منذ آب/أغسطس 2021. ويُزعم أنهم قد استدرجوا للانضمام إلى التنظيم بعد وعدهم براتب لائق. وورد أن ثمانية على الأقل قتلوا في العراق منذ كانون الأول/ديسمبر. وفي 23 شباط/فبراير 2022، أحبطت قوى الأمن الداخلي خطة مزعومة لداعش تستهدف تنفيذ ثلاث هجمات انتحارية ضد مجمعات دينية شيعية في الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل حزب الله. وبشكل منفصل، أبلغ وزير الداخلية والبلديات مجلس الوزراء في 31 كانون الثاني/يناير بأن قوى الأمن الداخلي "صادرت 17 شبكة تجسس [تعمل] لصالح العدو الإسرائيلي... وتبين أن دور هذه الشبكات محلي وإقليمي".

32 - وبشكل متقطع، استمرت المظاهرات وعمليات إقامة الحواجز على الطرقات في جميع أنحاء البلد احتجاجا على الظروف المعيشية القاسية. وسُجّل أيضا ارتفاع في نسق التوترات بين المجموعات السياسية. وفي 16 شباط/فبراير، اندلعت اشتباكات بين طلاب مؤيدين لحركة أمل وحزب الله وبين أنصار لتيار المستقبل خارج حرم الجامعة اللبنانية الأمريكية في القريطم، بيروت. وظهرت في وسائل الإعلام التقليدية وفي وسائل التواصل الاجتماعي خطابات سياسية تحريضية.

33 - وكان للظروف المعيشية القاسية أيضا تأثير شديد على اللاجئين، حيث يعيش 9 من أصل كل 10 لاجئين سوريين في فقر مدقع، وكثير منهم غير قادرين على دفع الإيجارات ومعرضون لخطر الإخلاء من منازلهم. ومازال اللاجئون يعمدون إلى آليات التكيف الضارة، بما في ذلك سحب الأطفال من المدارس، وإرسال الأطفال للعمل، والذهاب في رحلات محفوفة بالمخاطر إلى بلدان ثالثة بطريقة غير نظامية. وأشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى وجود اتجاهات سلبية تتمثل في انخفاض الحيز المدني وحرية التعبير، وفي فرض عمليات حظر تجول محلية تستهدف اللاجئين السوريين.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

34 - دعا مجلس الأمن في قراره 1559 (2004) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهذه الدعوة هي بمثابة حكم رئيسي في القرار لا يزال يتعيّن تنفيذه. وهو حكم يجسد ويؤكد من جديد قرارا التزم به كل اللبنانيين ضمن إطار اتفاق الطائف.

35 - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج سلطة الحكومة، في انتهاك لأحكام القرار 1559 (2004). وتملك عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان أسلحة خارج سلطة الحكومة، لكن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسلحاً في البلد.

36 - ولم يُحرز أي تقدّم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وفق ما تمت الدعوة إليه في اتفاق الطائف وفي القرار 1559 (2004). فمنذ اعتماد هذا القرار، لم تُتّخذ أي خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية التي تقع في صميم مسألة سيادة لبنان واستقلاله السياسي. وما فتئت أصوات كثيرة في لبنان تندد باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج إطار القانون وبتدخل الحزب في الجمهورية العربية السورية، وتَعتبرُ المسألتين بمثابة عاملين مزعزعين للاستقرار في البلد ومقوضين لدعائم الديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنياً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

37 - واحتفاظُ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح، باعتراف الحزب نفسه وهذه الجماعات الأخرى، وتعزيزُ حزب الله لترساناته حسب ما يُزعم، يطرحان عقبة شديدة أمام قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. ففي رسالتين متطابقتين مؤرختين 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وموجهتين إلى الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/976)، أعرب الممثل الدائم لإسرائيل عن جزعه إزاء "برنامج تطوير القذائف الدقيقة التوجيه" الموجود لدى حزب الله، وذكر أن "حزب الله، إذ يخفي مستودعات أسلحته وذخائره عمدا وسط المناطق الآهلة بالسكان المدنيين في جنوب لبنان، فإنه لا يهدد بأفعاله الخبيثة إسرائيل ومواطنيها فحسب، بل يهدد كذلك شعب لبنان". وفي خطاب متلفز ألقاه في 16 شباط/فبراير، أعلن الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله أنه "أصبحت لدينا قدرة على تحويل صواريخنا الموجودة بالآلاف إلى صواريخ دقيق". وأضاف قائلا "نحن اليوم في لبنان ومنذ مدة طويلة بدأنا بتصنيع المسيّرات واللي بدو يشتري يقدم طلب.... المقاومة اللبنانية قررت تفعيل الدفاع الجوي الموجود منذ سنوات... في مواجهة خطر المسيرات [الإسرائيلية]". وفي اليوم التالي، أفاد جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه قد أسقط طائرة مسيرة يُزعم أنها تابعة لحزب الله، بعد أن عبرت إلى داخل إسرائيل.

38 - وفي 18 شباط/فبراير، ذكر حزب الله أنه قد أطلق طائرة مسيرة أخرى تدعى "حسن" إلى داخل المجال الجوي الإسرائيلي، حيث "حلقت لمدة 40 دقيقة... [ثم] عادت سالمة رغم كل الإجراءات الإسرائيلية ومحاولات إسقاطها". وقيل إنّ المسيّرة "حسن" تسببت في إطلاق منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلي. وبعد فترة وجيزة، حلقت الطائرات المقاتلة الإسرائيلية فوق بيروت ومناطق أخرى في لبنان على علو منخفض. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 15 آذار/مارس 2022 موجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/229)، قال الممثل الدائم لإسرائيل إنّه "يدين بأشد العبارات هذه المحاولات الاستفزازية التي يقوم بها [حزب الله] للتعدي على السيادة [الإسرائيلية] في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن... وإنّ إسرائيل... ستتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية مواطنيها. وتحمّل إسرائيل حكومة لبنان المسؤولية عن هذه الأعمال التي يُضطلع بها انطلاقا من الأراضي اللبنانية... ويجب على لبنان ألا يسمح لحزب الله بأن يؤثر سلبا على الأمن والاستقرار الإقليميين". ولم يصدر أي رد لبناني رسمي على هذا الحادث.

39 - واستمرّ وجود الجماعات المسلّحة الفلسطينية خارج المخيمات. ورغم القرار الذي اتُّخذ في عام 2006 ضمن سياق الحوار الوطني، والذي تم التأكيد عليه في الجلسات اللاحقة، بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، شبّ حريق أعقبته انفجارات في مبنى تابع لحركة حماس في مخيم برج الشمالي للاجئين الفلسطينيين، الواقع بالقرب من صور في جنوب لبنان. وقتل أحد أعضاء حماس، وأصيب عدة أشخاص آخرين بجروح. وخلال موكب الجنازة الذي انتظم في اليوم التالي، أطلقت عناصر مسلحة النار، مما أسفر عن مقتل ثلاثة رجال وإصابة عدة أشخاص آخرين في موكب الجنازة. وفتحت السلطات اللبنانية تحقيقات في الحادثين. وقد زادت حدة التوترات بين حركة فتح وحركة حماس على إثر هذين الحادثين اللذين وقعا في برج الشمالي. وفي 3 نيسان/أبريل 2022، قُتل أحد أفراد قوات الأمن الوطني الفلسطيني رميا بالرصاص في سوق داخل مخيم عين الحلوة للاجئين في صيدا، بجنوب لبنان.

ثالثا - ملاحظات

40 - يكافح الشعب اللبناني يوميا من أجل تلبية احتياجاته الأولية الأساسية، وهو ما يؤثر بشكل خاص على النساء والأطفال وغيرهم من الفئات المهمشة التي تواجه التمييز الهيكلي وعدم المساواة، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون. والشعور العام بالإحباط من الوضع السياسي ومن الأزمة الاقتصادية والمالية تجلى في الاحتجاجات المتكررة التي شهدتها جميع أنحاء البلد. وأنا أكرر مناشدتي للقادة اللبنانيين أن يعملوا معا على حل هذه الأزمة. فهذا أوان الوحدة وأن تبذل المؤسسات كل ما في وسعها من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجه البلد.

41 - وفي هذا الصدد، ألاحظ استئناف مجلس الوزراء لجلساته، واستئناف المحادثات مع صندوق النقد الدولي، وخطة إصلاح قطاع الكهرباء لحل أزمة الطاقة في البلد. وأرحب أيضا بموافقة البرلمان على ميزانية الانتخابات الوطنية. وإنّي أكرر التأكيد على أهمية إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في موعدها المقرر ليوم 15 أيار/مايو 2022. وأحث على الإسراع، بعد إجراء الانتخابات، بتشكيل حكومة تتيح للمرأة وللشباب المشاركة فيها بالكامل، وتعطي الأولوية لتنفيذ خطة الإصلاح.

42 - غير أنني ما زلت قلقا إزاء أحكام القرار 1559 (2004) التي لم تنفَّذ بعد. فالحوادث الأمنية بين لبنان وإسرائيل تذكرنا بالمخاطر التي يشكلها الاحتفاظ بالأسلحة خارج سلطة الدولة، واستمرار وجود الميليشيات المسلحة في لبنان، وانتهاكات إسرائيل المنتظمة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. إنها مخاطر مازالت تقوض الأمن والاستقرار في البلد. كما أنّ الظروف المعيشية المتردية تشكل مخاطر أمنية لأنها تفسح المجال أمام الجهات من غير الدول. وفي هذا الصدد، أشدد على أهمية الاستمرار في تقديم الدعم الدولي إلى الجيش اللبناني، وإلى غيره من المؤسسات الأمنية التابعة للدولة، من أجل استقرار لبنان.

43 - واحتفاظ حزب الله، كما يعترف الحزب نفسه، بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان مازال يشكل مصدر قلق بالغ. فالدعوات الصادرة عن شرائح عديدة من السكان اللبنانيين من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) ورفضها حيازة السلاح خارج نطاق مؤسسات الدولة هي أمور تشير إلى أن احتفاظ حزب الله بالسلاح لا يزال مسألة مثيرة للانقسام داخل المجتمع اللبناني.

44 - وأكرر دعوة كل الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، وذلك وفق شروط اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذ أحكامه من أجل تجنب شبح تجدّد المواجهة بين المواطنين اللبنانيين، وبغية تقوية مؤسسات الدولة. وعلى كل الأطراف المعنية أن تسهم في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية.

45 - وينبغي للدولة اللبنانية أن تكثف جهودها حتى تستأثر وحدها بسلطة حيازة الأسلحة واستخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها. وأنا أواصل حثّ الحكومة والجيش في لبنان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على الأسلحة ومن بناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك لأحكام القرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

46 - واستمرار مشاركة حزب الله، كما يعترف هو نفسه، في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية لا يشكل فقط انتهاكا لسياسة النأي بالنفس ولمبادئ إعلان بعبدا لعام 2012، بل ينطوي أيضا على خطر إقحام لبنان في النزاعات الإقليمية وتقويض استقرار لبنان والمنطقة. كما أنه دليل على عدم تقيد حزب الله بنزع سلاحه، ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي من المتوخى تعزيزها بواسطة تنفيذ القرار 1559 (2004). ويظل من دواعي القلق أيضا ما يرد من التقارير التي تفيد بمشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في أعمال القتال الدائرة في أماكن أخرى في المنطقة.

47 - وينبغي لبلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على نزع سلاح الجماعة وتحويلها إلى حزب سياسي مدني صرف، وفقا لأحكام اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004)، وبما يخدم على أفضل وجه مصلحة لبنان ومصلحة السلام والأمن في المنطقة.

48 - وفي هذا الصدد، أحيط علما بدعوة رئيس لبنان إلى إجراء حوار وطني من أجل تناول مسألة استراتيجية الدفاع الوطني. فمن المهم تنفيذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار الوطني، وتحديدا القرارات المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وتنظيم فتح الانتفاضة.

49 - وإنّني أُدين بشدة جميع الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، لأنها تقوّض الثقة في الأجهزة الأمنية وفي المؤسسات الحكومية اللبنانية، وتشيع القلق لدى السكان المدنيين. وأجدّد الدعوات التي وجهتها إلى إسرائيل من أجل التقيّد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية غجر ومن المنطقة المحاذية لها الواقعة شمال الخط الأزرق، والكف فورا عن التحليق بطائراتها داخل المجال الجوي اللبناني. وإن ما زُعم من استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل متكرر للمجال الجوي اللبناني في ضرب أهداف داخل الجمهورية العربية السورية هو من الأمور التي تثير بالغ القلق، وذلك بحكم الخطر الذي يشكله هذا العمل على استقرار المنطقة.

50 - لقد مر أكثر من عام ونصف العام على الانفجار الكارثي الذي حدث في مرفأ بيروت، دون أن يخضع حتى الآن أي شخص للمساءلة. والشعب اللبناني يطالب بمعرفة الحقيقة وإقامة العدل. ولا بد من احترام استقلال القضاء. وأنا أكرر دعوتي إلى لبنان لكي يجري تحقيقا سريعا ونزيها وشاملا وشفافا في انفجار مرفأ بيروت، تمشيا مع مطالب الشعب اللبناني بالمساءلة. وهناك أيضا حاجة إلى المساءلة فيما يتعلق بالاشتباكات الدامية التي حدثت في الطيونة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

51 - ويصادف شهر شباط/فبراير 2022 مرور عام على اغتيال لقمان سليم. فأُسرته مازالت تنتظر العدالة والمساءلة. وأنا أحث السلطات اللبنانية مرة أخرى على إجراء تحقيق شامل وشفاف لتقديم الجناة إلى العدالة.

52 - ومع اختتام المحكمة الخاصة بلبنان إجراءاتها تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، آمل في أنّ لبنان سيحرص على مساءلة كل من يقف وراء الأعمال الإرهابية، وعلى جعل كل من ارتكب أعمال عنف يلقى جزاءه.

53 - أما الحالة المزرية للاجئين الفلسطينيين واستمرار الاحتجاجات فهما يؤكدان على الحاجة الملحة إلى توفير التمويل الكافي، الذي يمكن التنبؤ به، لفائدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فمن الضروري أن تواصل الجهات المانحة دعم الأونروا، بما في ذلك تلبية طلبها المساعدة النقدية حتى تعالج الحالة الاقتصادية المتدهورة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تفاقمت بسبب أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وحتى تتمكن من مواصلة أداء دورها الأساسي وتقدّم الخدمات. إن دور الوكالة في الحفاظ على الاستقرار في المخيمات هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى وهو حيوي بالنسبة لكرامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين. وليس هناك في بذل هذه الجهود ما يخلّ بضرورة إيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

54 - وإنني أعوّل على حكومة لبنان في أن تستمر في الالتزام بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة أن تتقيد تقيدا تاما بالقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وستُواصل الأمم المتّحدة بذل مساعيها من أجل التنفيذ التام لتلك القرارات ولسائر القرارات المتعلّقة بلبنان.